

Distr.: General
12 May 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون
البند ١٣٦ من جدول الأعمال
تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

إضافة

موجز

يستعرض هذا التقرير الحالة المالية للأمم المتحدة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، ويقدم آخر ما استجد في المعلومات الواردة في التقرير السابق المقدم من الأمين العام (A/68/524).

ويركز التقرير أساساً على أربعة مؤشرات مالية رئيسية، وهي الأنصبة المقررة الصادرة، والأنصبة المقررة غير المسددة، والموارد النقدية المتاحة، والمدفوعات غير المسددة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء.

وكانت الحالة المالية في نهاية عام ٢٠١٣ متينة بوجه عام. وظهرت حالة النقدية في صورة إيجابية في جميع شتى الفئات باستثناء الميزانية العادية، حيث استلزم الأمر من جديد السحب من الاحتياطيات، سواء من صندوق رأس المال المتداول أو من الحساب الخاص، خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٣. ويعكس مستوى المدفوعات المستحقة للدول الأعضاء في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ تحسناً مقارنة بالسنة السابقة، ومن المتوقع أن يشهد مزيداً من التحسن في نهاية عام ٢٠١٤.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ ظهرت حالة النقدية في صورة إيجابية بالنسبة لجميع الفئات، رغم أن من المتوقع أن تشهد الحالة النقدية في الميزانية العادية ضغوطاً مرة أخرى بحلول نهاية السنة. وإضافة إلى ما تشهده الميزانية العادية من نقصان، سيجري أيضاً اللجوء إلى صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص في الوفاء بأي احتياجات من التدفقات النقدية قد يتطلبها المخطط الجديد لتجديد مبادئ المقر خلال عام ٢٠١٤. وسوف ترهن النتيجة النهائية المحققة في السنة بمدى ولاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية إزاء المنظمة بالكامل خلال الفترة المتبقية من السنة.

أولاً - مقدمة

- ١ - يتضمن هذا التقرير آخر ما استجد في المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة التي وردت في التقرير السابق المقدم من الأمين العام (A/68/524). ويستعرض التقرير الحالة المالية للمنظمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤.
- ٢ - وفي هذا التقرير، يجري النظر في الحالة المالية للأمم المتحدة استناداً إلى المؤشرات المالية الرئيسية الأربعة التي عادة ما تستعمل في قياس مدى قوة المنظمة، وهي الأنصبة المقررة الصادرة، والأنصبة المقررة غير المسددة، والموارد النقدية المتاحة، ومدفوعات المنظمة المستحقة للدول الأعضاء.

ثانياً - استعراض الحالة المالية

- ٣ - صدرت الأنصبة المقررة في الميزانية العادية تقريبا على نفس مستوى عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، في حين أن الأنصبة المقررة المتعلقة بالمحكمتين الدوليتين في عام ٢٠١٤ كانت أقل كثيراً عن مستوى عام ٢٠١٣. وفيما يختص بحفظ السلام، يعكس أساساً مستوى الأنصبة المقررة في عام ٢٠١٣ التوقيت الذي تم فيه البت في الجدول الجديد للأنصبة المقررة، حيث لم يتسن إصدار جزء كبير من الأنصبة المقررة لحفظ السلام عن السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ إلا في عام ٢٠١٣ بعد البت في جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٥ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، كانت الأرصدة النقدية في جميع الفئات إيجابية، رغم أن الحالة المالية للميزانية العادية من المتوقع أن تشهد ضغوطاً مرة أخرى في الربع الأخير من السنة. وفيما يختص بتكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات، ما زال التحسن مستمراً في مستوى المدفوعات غير المسددة المستحقة للدول الأعضاء في نهاية السنة.

ألف - الميزانية العادية

- ٤ - صدرت الأنصبة المقررة تقريبا بمسوى عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ وهو ٢,٦ بليون دولار. وفيما يختص بالأنصبة المقررة غير المسددة، حدث انخفاض جوهري في مستوى المدفوعات غير المسددة في الربع الأخير من عام ٢٠١٣ (٤٦١ مليون دولار بعد أن كان ٩٤٥ مليون دولار). إضافة إلى ذلك، ارتفع مقدار المدفوعات الواردة حتى نهاية ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ إلى مبلغ ١,٦٨ بليون دولار عام ٢٠١٤، مقابل مبلغ ١,٥٣ بليون دولار ورد في نفس التاريخ من عام ٢٠١٣. وبلغت الأنصبة المقررة غير المسددة حتى

٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ ما مقداره ١,٣٩ بليون دولار، بانخفاض قدره ١٣ مليون دولار عن مستوى المدفوعات غير المسددة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣. ورغم جوانب التحسن المذكورة، ما زال هناك تركيز شديد في الأنصبة المقررة في الميزانية العادية التي لم تسدد بعد.

٥ - وبحلول نهاية عام ٢٠١٣، بلغ مجموع الدول الأعضاء التي سددت كامل أنصبتها المقررة في الميزانية العادية ١٤٦ دولة، وهو يزيد بمقدار ثلاث دول عن المستوى المحقق في العام السابق. ويود الأمين العام أن يعرب عن ثنائه إلى تلك الدول الأعضاء المائة وست وأربعين التي أوفت بكامل التزاماتها المقررة في الميزانية العادية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ويدعو جميع الدول الأعضاء الأخرى إلى سداد كامل اشتراكاتها المقررة في أسرع وقت ممكن.

٦ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، سدد ما مجموعه ٧٩ دولة من الدول الأعضاء كامل أنصبتها المقررة في الميزانية العادية. ويزيد هذا الرقم عن الرقم المحقق في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، الذي يمثل نهاية التاريخ الذي قُدم فيه تقرير العام الماضي. ويود الأمين العام من جديد أن يشيد بالدول الأعضاء التسع والسبعين إزاء ما تقدمه من دعم إلى الأعمال التي تقوم بها المنظمة، ويدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

٧ - وتشمل الموارد النقدية المتاحة في إطار الصندوق العام أمام الميزانية العامة صندوق رأس المال المتداول، الذي أذنت الجمعية العامة بمبلغ ١٥٠ مليون دولار كمستوى له، والحساب الخاص. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ انخفض مستوى الحساب الخاص إلى ٢٣٤ مليون دولار بعد سحب مبلغ ٢٦,٦ مليون دولار لتمويل الميزانية العادية عن الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وخلال الربع الأخير من عام ٢٠١٣، شهدت الميزانية العادية نقصانا في النقدية، تم تغطيته بالسحب من صندوق رأس المال المتداول في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، وأيضا من الحساب الخاص خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. وعكس الوضع النهائي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ نقصانا قدره ٣١ مليون دولار، تم تغطيته بالكامل بالسحب من صندوق رأس المال المتداول.

٨ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، زاد رصيد النقدية في الميزانية العادية إلى ٨٠٦ ملايين دولار، الأمر الذي يعكس تلقي اشتراكات في بداية السنة في الوقت الذي تمتد فيه النفقات على مدار العام. بيد أنه حال حدوث الاتجاه الذي شهدته السنوات المالية، سوف تشهد النقدية في الميزانية العادية ضغوطا إلى حد ما في الربع الأخير من السنة. وإضافة إلى ذلك، أذنت الجمعية العامة، بقرارها ٢٤٧/٦٨ بء، باستعمال صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص في ظروف استثنائية كآلية من آليات سد النقصان بهدف معالجة

ما قد يطرأ من تحديات أمام تدفق النقدية اللازمة للمخطط العام لتجديد مبانى المقر بما يشمل ما يرتبط بذلك من تكاليف حتى الدورة التاسعة والستين. وسوف يضيف ذلك ضغوطا على حالة النقدية بصفة عامة في الصندوق العام. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، لم تستدع الضرورة اللجوء إلى صندوق رأس المال المتداول. وسوف ترهن أساسا الحالة النهائية للنقدية في نهاية عام ٢٠١٤ بحجم المدفوعات الواردة من الدول الأعضاء في الأشهر المقبلة.

باء - عمليات حفظ السلام

٩ - إن التغيير الجاري في الطلب على أنشطة حفظ السلام يجعل من الصعب التنبؤ بالنتائج المالية. وإضافة إلى ذلك فإن الفترة المالية لحفظ السلام تختلف عن غيرها، حيث تبدأ من ١ تموز/يوليه حتى ٣٠ حزيران/يونيه وليس من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر؛ وتصدر الأنصبة المقررة بصورة منفصلة عن كل عملية من العمليات. ونظرا إلى أن الرسائل الموجهة بصدد الأنصبة المقررة لا تصدر إلا خلال الفترة المقررة المعتمدة من مجلس الأمن لكل بعثة من البعثات، فإن تلك الأنصبة تصدر عن فترات مختلفة على مدار العام. وتفضي كل تلك العوامل إلى تعقيد المقارنة بين الحالة المالية المتعلقة بعمليات حفظ السلام وتلك المتعلقة بالميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين.

١٠ - وفي نهاية عام ٢٠١٣، بلغ مجموع المبالغ غير المسددة في عمليات حفظ السلام ٢,٢ بليون دولار، وهو ما يعكس زيادة مقارنة بالمبالغ غير المسددة في نهاية عام ٢٠١٢ وهي ١,٣ بليون دولار. ويرتبط مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة في نهاية عام ٢٠١٣ ارتباطا مباشرا بمستوى الأنصبة المقررة لحفظ السلام في عام ٢٠١٣. ولم يتسن إصدار جزء كبير من الأنصبة المقررة للسنة المالية لحفظ السلام ٢٠١٣/٢٠١٢ إلا في عام ٢٠١٣ بعد البت في الجدول الجديد للأنصبة المقررة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وبحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، خُفِّض مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة إلى ١,٥ بليون دولار، وهو نفس المستوى الذي كان عليه قبل عام سابق.

١١ - ويعكس مجموع المبالغ غير المسددة وهو ٢,٢ بليون دولار، نقصانا كبيرا عن المبلغ السابق المبلغ عنه كمدفوعات غير مسددة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وهو ٣,٤ بليون دولار. وفي تاريخ أقرب، هو ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، صدرت أنصبة مقررة جديدة قدرها ٧٤١ مليون دولار وبلغ مجموع رصيد المدفوعات غير المسددة ١,٥ بليون دولار. وما زالت الأنصبة المقررة لحفظ السلام تعكس إلى حد ما تركزا شديدا.

١٢ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، سددت ٢١ دولة من الدول الأعضاء جميع الأنصبة المقررة لحفظ السلام بالكامل. ونظرا إلى عدم إمكانية التنبؤ بمبالغ وتوقيت الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام على مدار السنة، فقد تجد الدول الأعضاء صعوبة في التقيد التام بمواعيد دفع تلك الأنصبة. ويود الأمين العام، في هذا الصدد، أن يوجه الشكر بصفة خاصة إلى كل من أستراليا، وإسرائيل، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، وتوفالو، وجزر سليمان، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، وساموا، وسنغافورة، والسنغال، وسويسرا، وفنلندا، وكندا، والنمسا، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا.

١٣ - وفي الآونة الأخيرة، وصل عدد الدول الأعضاء التي سددت جميع الأنصبة المقررة لحفظ السلام حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، إلى ٢٣ دولة. ويود الأمين العام أن يوجه تحية خاصة إلى كل من إسرائيل، وأيرلندا، وبربادوس، وتركمانيستان، وتيمور - ليشتي، وجمهورية ترازيا المتحدة، وجمهورية كوريا، والدانمرك، وساموا، وسنغافورة، والسنغال، والسويد، وسويسرا، وغينيا الاستوائية، وفنلندا، ولاتفيا، وليختنشتاين، والنرويج، والنمسا، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وهولندا، واليابان.

١٤ - وعلى الرغم من أن مجموع المبالغ النقدية المتاحة لحفظ السلام في نهاية عام ٢٠١٣ بلغ ٤,١ بلايين دولار، فإنه قُسم بين الحسابات المستقلة المخصصة لكل عملية من عمليات حفظ السلام، وثمة قيود مفروضة على استخدام هذه المبالغ النقدية فيما بين البعثات. فقد قضت الجمعية العامة، في قرارها بشأن تمويل عمليات حفظ السلام، بعدم تمويل أي بعثة من بعثات حفظ السلام عن طريق الاقتراض من بعثات حفظ سلام عاملة أخرى. وفضلا عن ذلك، فإن اختصاصات الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام تقصر استعمال هذا الصندوق على العمليات الجديدة وعلى توسيع نطاق العمليات القائمة. وقد شملت المبالغ النقدية المتاحة في نهاية عام ٢٠١٣ مبلغا قدره ٣,٦ بلايين دولار في حسابات البعثات العاملة، ومبلغ ٣٦٠ مليون دولار في حسابات البعثات المغلقة، ومبلغ ١٢٨ مليون دولار في الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام.

١٥ - وفي ما يتعلق بالمدفوعات غير المسددة المستحقة للدول الأعضاء، كان المبلغ المستحق في ما يتصل بالقوات ووحدات الشرطة المشكلة والمعدات المملوكة للوحدات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ هو ٥١٣ مليون دولار، وهو يعكس انخفاضا مقارنة بالمبلغ المستحق في بداية العام وقدره ٥٢٥ مليون دولار.

١٦ - وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للدول الأعضاء ما قدره ٨٠٤ ملايين دولار، منها ٣٠٧ ملايين دولار من أجل القوات ووحدات الشرطة

المشكلة، و ٤٩٧ مليون دولار من أجل المطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات. وسُددت مدفوعات عن تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكلة حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ لصالح جميع البعثات العاملة، باستثناء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، اللتين سددت مدفوعاتها حتى تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ على التوالي.

١٧ - وبناء على المعلومات المتاحة حالياً، من المتوقع أن ينخفض مستوى المدفوعات غير المسددة المستحقة للدول الأعضاء مقابل المطالبات المتعلقة بالقوات ووحدات الشرطة المشكلة والمعدات المملوكة للوحدات إلى ٥٠٠ مليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وأبدى الأمين العام التزاماً إزاء الوفاء بالالتزامات المستحقة للدول الأعضاء المساهمة بقوات ومعدات على وجه السرعة بقدر ما تسمح به الحالة النقدية. وتخضع الحالة النقدية للرصد باستمرار، وتسعى المنظمة على سبيل الأولوية إلى سداد أقصى قدر من المدفوعات الفصلية على أساس المبالغ النقدية والبيانات المتاحة. ولسداد هذه المدفوعات، ما زالت المنظمة تعوّل على وفاء الدول الأعضاء بكامل التزاماتها المالية وفي حينها، وعلى الإسراع أيضاً بوضع الصيغ النهائية لمذكرات التفاهم مع البلدان المساهمة بقوات بخصوص توفير المعدات.

جيم - المحكمتان الدوليتان

١٨ - عكس الوضع المالي للمحكمتين الدوليتين بصفة عامة في نهاية عام ٢٠١٣ ارتفاعاً في مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة مقارنة بعام سابق. حيث بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة ما قدره ٥٤ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٣، في حين وصل هذا المبلغ في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٣٦ مليون دولار.

١٩ - بيد أن عدد الدول الأعضاء التي سددت بالكامل أنصبتها المقررة في المحكمتين الدوليتين بلغ ١١٣ دولة في نهاية عام ٢٠١٣، وهو يزيد بتسع دول عن العدد المسجل في نهاية عام ٢٠١٢. ويود الأمين العام أن يتوجه بخالص الشكر إلى هذه الدول الأعضاء الـ ١١٣ التي سددت كامل أنصبتها المقررة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ويحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها.

٢٠ - وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة في المحكمتين الدوليتين ١٤٩ مليون دولار أي أقل بمبلغ ٢٩ مليون دولار عن المبلغ غير المسدد في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ وهو ١٧٨ مليون دولار. وبحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ الذي يمثل نهاية فترة تقرير العام الجاري، كانت ٥٤ دولة من الدول الأعضاء قد سددت كامل

أنصبتها المقررة في المحكمتين والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية من المحكمتين الجنائيتين الدوليتين، أى بزيادة ١٣ دولة عن العدد في التاريخ نفسه من العام الماضي. وكان الوضع الشهري للأرصدة النقدية المتعلقة بالمحكمتين إيجابياً في عام ٢٠١٣ وظل كذلك حتى الآن في عام ٢٠١٤. وستوقف النتيجة النهائية لعام ٢٠١٤ على مدى استمرار الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المحكمتين.

دال - المخطط العام لتجديد مباني المقر

٢١ - قُسم ما مجموعه ١,٨٧ بليون دولار في إطار الحساب الخاص للمخطط العام لتجديد مباني المقر. وبحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، ورد فعلاً الجزء الأكبر من الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء، وبقي مبلغ لم يسدد قدره ٠,٧ بليون دولار.

٢٢ - وظلت الأرصدة النقدية المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر إيجابية حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وسوف يُستخدم كامل النقدية المتبقية المخصصة للمخطط العام لتجديد مباني المقر خلال الأشهر القادمة. وكانت الجمعية العامة قد أذنت باستخدام صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص كآلية من آليات سد النقصان لمعالجة ما قد يطرأ من تحديات في التدفقات النقدية، بما يشمل ما يرتبط بذلك من تكاليف، إلى حين صدور قرارها بشأن مبلغ الاعتماد النهائي خلال الجزء الرئيسي من دورتها التاسعة والستين.

٢٣ - وقد أظهرت الدول الأعضاء على مر السنين، دعمها للمشروع، كما يتبين من عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة في المخطط العام لتجديد مباني المقر بالكامل. ويود الأمين العام أن يعرب عن امتنانه لتلك الدول الأعضاء الـ ١٧٤، ويحث الدول الأعضاء الأخرى على استكمال مدفوعاتها لصالح المخطط العام لتجديد مباني المقر.

ثالثا - الاستنتاجات

٢٤ - كانت الحالة المالية العامة للمنظمة متينة بشكل عام في نهاية عام ٢٠١٣، بفضل استمرار الجهود الإيجابية التي يبذلها كثير من الدول الأعضاء. غير أنه كان من الضروري السحب مرة أخرى من الاحتياطات النقدية في الميزانية العادية وصندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص، خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٣. ورغم زيادة عدد الدول الأعضاء التي سددت بالكامل أنصبتها المقررة في الميزانية العادية في عام ٢٠١٣، لا تزال الأنصبة المقررة غير المسددة في مستوى لا يستهان به، وما زالت مركزة بدرجة عالية.

٢٥ - والوضع النقدي في الوقت الراهن إيجابي بصفة عامة في ما يتعلق بجميع الفئات. مما يوفر قاعدة مالية صلبة للمنظمة. غير أن حالة الميزانية العادية من المتوقع أن تتعرض لضغوط مرة أخرى مع اقتراب نهاية العام. وإضافة إلى أي عجز نقدي في الميزانية العادية، سوف يستخدم صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص أيضا لسد أى نقص في احتياجات المخطط العام لتجديد مباني المقر من التدفقات النقدية خلال عام ٢٠١٤. وسوف تواصل الأمانة رصد الحالة عن كثب وسوف تبقى الجمعية العامة على علم بها.

٢٦ - وقد شهد أيضا مستوى المدفوعات غير المسددة المستحقة للدول الأعضاء تحسنا في نهاية عام ٢٠١٣، ومن المتوقع أن يواصل انخفاضه ليصل إلى ٥٠٠ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٤. وستواصل الأمانة العامة بذل كل ما في وسعها من جهد للإسراع بتسديد المدفوعات المستحقة للدول الأعضاء.

٢٧ - ويود الأمين العام أن يشيد بوجه خاص بالدول الأعضاء التي سددت بالكامل جميع أنصبتها المقررة في الميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين وعمليات حفظ السلام والمخطط العام لتجديد مباني المقر التي كانت مستحقة وواجبة السداد في ٦ أيار/مايو ٢٠١٤ وهي: أستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وبروني دار السلام، وتركمانستان، وتيمور - ليشتي، وجمهورية تترانيا المتحدة، والدانمرك، وساموا، وسنغافورة، والسنغال، والسويد، وسويسرا، وغينيا الاستوائية، وفنلندا، وكندا، ولاتفيا، وليختنشتاين، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، واليابان. ووردت مدفوعات، بعد ٦ أيار/مايو ٢٠١٤، من جمهورية كوريا وجورجيا وكينيا ليصبح بذلك المجموع ٢٩ دولة. والدول الأعضاء الأخرى مدعوة إلى أن تحذو حذو هذه البلدان.

٢٨ - وتعتمد السلامة المالية للمنظمة، كما كان عليه الحال دوما، على مدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي حينها.